

Distr.  
GENERAL

TD/B/54/2  
17 July 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والخمسون

جنيف، ١١-١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

### الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠: التقرير المرحلي السادس

#### تقرير أعدته أمانة الأونكتاد

##### موجز تنفيذي

أعد هذا التقرير بموجب قرار مجلس التجارة والتنمية [٤٧٦ (د-٥٠)] الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويرمي في المقام الأول إلى مساعدة المجلس في استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في المجالات التي تدرج ضمن ولايات الأونكتاد واختصاصاته. ومع أن برنامج العمل يضع ترتيبات واضحة فيما يتعلق باستعراض ورصد التقدم في تنفيذه، فإن التقييم الذي يركز على النتائج وتقدير التقدم المحرز على الصعيد الوطني ما زالاً يشكلاً تحدياً. فهذه الجهود عرقلتها ندرة البيانات الإحصائية من جهة، والافتقار من جهة أخرى إلى منهجية أو إطار متنسق يسمح بالتقييم المنهجي للتقدم المحرز وتقدير تأثيره.

ويقدم هذا التقرير عرضاً مفصلاً للأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٦، مع التركيز على البحوث وتحليل السياسة العامة والتعاون التقني وبناء القدرات. كما يتضمن استنتاجات وتوصيات بشأن تحسين تنفيذ برنامج العمل خلال السنة القادمة. وتُشجع أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون على مراعاة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، لا سيما في سياق الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) المزمع عقدها في أكرا، غانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

## المحتويات

### الصفحة

٣	.....	أولاً -
٤	.....	ثانياً - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية
٦	.....	ثالثاً - استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠...
٧	.....	رابعاً - البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٧	.....	خامساً - التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات
٧	.....	ألف - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٩	.....	باء - السلع الأساسية
١٠	.....	سادساً - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة
١٠	.....	سابعاً - قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين
١١	.....	ثامناً - التجارة والبيئة والتنمية
١٢	.....	تاسعاً - الهياكل الأساسية للخدمات وكفاءة التجارة
١٢	.....	ألف - النظم الآلية لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا)
١٣	.....	باء - أنشطة تيسير التجارة والنقل
١٤	.....	جيم - التجارة الإلكترونية
١٤	.....	عاشراً - تنمية الموارد البشرية: المعهد الافتراضي، الفقرة ١٦٦ والتدريب التجاري
١٤	.....	حادي عشر - الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع
١٦	.....	ثاني عشر - برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (ديمفاس)
١٧	.....	ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات: الطريق نحو المستقبل
١٩	.....	رابع عشر - توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي

## أولاً - مقدمة

١- يبين القسم الثالث من برنامج العمل الترتيبات المفصلة المتعلقة بتنفيذه ومتابعته ورصد واستعراض ما يجرزه من تقدم. وتؤكد الفقرة ٩٢ على أن "النجاح في بلوغ أهداف برنامج العمل يعتمد بصفة حاسمة على فعالية هذه الترتيبات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي". كما أن برنامج العمل "يدعو منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف إلى إعطاء أولوية عالية لأقل البلدان نمواً، وإدراج أحكام برنامج العمل في برامج عملها، والقيام في إطار الولايات المسندة لكل منها بوضع برامج عمل متعددة السنوات لصالح أقل البلدان نمواً" (الفقرة ٩٧).

٢- ومع ذلك، لا يزال التحدي الأكبر يكمن في تقييم التقدم المحرز بالتركيز على النتائج وتقييم تأثير تنفيذ برنامج العمل على المستوى القطري. ويعزى ذلك، أولاً، إلى أن المعلومات المتعلقة بما أحرزه برنامج العمل من تقدم غالباً ما تكون، منذ وضع البرنامج في عام ٢٠٠١، غير مكتملة في تغطيتها أو غير متوافرة. وقد تكون البيانات عند توافرها قديمة العهد أو متعلقة بفترة سابقة لعام ٢٠٠١. وتصبح مشاكل البيانات بالغة الحدة عندما يتعلق الأمر بالهدف العام لبرنامج العمل - وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ - حيث يصعب رصد التقدم المحرز في هذا المجال نظراً لندرة البيانات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي. وثانياً، لا يمكن رصد التقدم الذي يجرزه برنامج العمل بمعزل عن السياسات العامة والاستراتيجيات الأخرى. فبرنامج العمل في حد ذاته يتضمن مجموعة "إجراءات والتزامات" ينبغي أن تنفذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون كجزء لا يتجزأ من السياسة الإنمائية الوطنية الشاملة. وبالتالي، من الصعب أن يعزى التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تخفيف الفقر والتنمية المستدامة إلى أي برنامج بعينه أو إلى مجموعة تدخلات مثل برنامج العمل. وأخيراً، هنالك أيضاً مشاكل ناشئة عن الافتقار إلى منهجية أو إطار متسق يسمح بإجراء ما يلزم من تحليلات ومقارنات منهجية بين البلدان. ويمكن أن يسهم الرصد والتقييم المنهجي اللذان يركزان على النتائج في تعزيز المساءلة المتبادلة، والملكية والإدارة الرشيدة. ويعكس ذلك، على الصعيد الوطني، كفاءة استخدام الموارد والالتزام بسياسات إنمائية سليمة. كما يعكس، على الصعيد الدولي، زيادة الالتزامات وتحسن نوعية وفعالية المعونة، بما في ذلك تحقيق اتساق أفضل بين المعونة والسياسات والأولويات الوطنية. وعليه، فإن فعالية رصد التقدم في تنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني تستوجب تعزيز نظام الرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات الإحصائية للمؤسسات الوطنية ذات الصلة.

٣- وعلى الرغم من التحديات سالف الذكر، فإن استعراض منتصف المدة الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في عام ٢٠٠٦ قد أتاح فرصاً واسعة لتقييم التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الذي حققته أقل البلدان نمواً خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. كما أدى الاستعراض إلى تجديد الأمل والزخم بالنسبة لتحسين تنفيذ الإجراءات والالتزامات المتعلقة ببرنامج العمل خلال السنوات القادمة. وفي هذا السياق، فإن الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة "يؤكد من جديد أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسي من أجل بناء شراكة عالمية قوية الغرض منها تسريع النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً"<sup>(١)</sup>. كما أن الجمعية العامة "تهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة في تنفيذ [الإجراءات والالتزامات الواردة في] برنامج العمل".

٤- واستمر الأونكتاد في سياق عمله المتعلق بالتقارير التي يعدها بشأن أقل البلدان نمواً (نحو تقارير الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦) يجري تحليلاً لما أحرزته أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون من تقدم في تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل. وعلى المستوى الحكومي الدولي، يعكف مجلس التجارة والتنمية على استعراض أنشطة التنفيذ المضطلع بها على نطاق الأونكتاد منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١. وعلى سبيل المثال، أجرى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والخمسين تقييماً شاملاً للأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. كما قدم التوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة على نحو ما ورد في الاستنتاجات المتفق عليها (TD/B/53/L.4) من أجل المضي قدماً في تنفيذ ما ورد في برنامج العمل من التزامات تدخل ضمن ولايات واختصاصات الأونكتاد. واستند استعراض المجلس إلى التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦، والتقرير المتعلق بأنشطة التنفيذ المضطلع بها على نطاق الأونكتاد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (TD/B/53/3) والتقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ الإطار المتكامل (TD/B/53/CRP.1).

٥- وكما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، أعد هذا التقرير عملاً بمقررات مجلس التجارة والتنمية<sup>(٢)</sup>. والغرض من التقرير هو مساعدة المجلس في استعراضه السنوي لما يجزره تنفيذ برنامج العمل من تقدم في المجالات التي تدخل ضمن ولايات واختصاصات الأونكتاد. ويوفر التقرير عرضاً مفصلاً للأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ مع التركيز على البحوث وتحليل السياسات العامة، والتعاون التقني، وبناء القدرات. كما يتضمن استنتاجات ودروس في مجال السياسات العامة أمكن استخلاصها من الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن توصيات تتعلق بتحسين تنفيذ برنامج العمل خلال السنوات المتبقية. وتشجع أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون على مراعاة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، لا سيما في سياق العملية التحضيرية للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) المزمع عقدها في أكرا، غانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

### ثانياً - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية

٦- إن تقرير أقل البلدان نمواً الذي يصدره الأونكتاد هو المنشور الفني الوحيد في إطار منظومة الأمم المتحدة الذي يتعامل بصورة حصرية مع مسائل هم أقل البلدان نمواً. ولا يزال يشكل المصدر الرئيسي للبحوث وتحليل السياسات العامة وما يتصل بذلك من معلومات عن تحديات التنمية وآفاقها التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وإن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية قدّم تحليلاً شاملاً للقيود والتحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في هذا المجال. ويسوق التقرير الحجج الرئيسية التالية:

(أ) أولاً، إن تنمية واستغلال القدرات الإنتاجية المحلية لأقل البلدان نمواً - وما يتصل بذلك من زيادة في العمالة المنتجة - هما الأساس لضمان إمكانية استدامة النمو الاقتصادي المرتفع والحد من الفقر بصورة فعالة على السواء.

---

(٢) بحث مجلس التجارة والتنمية في استنتاجاته المتفق عليها ٤٧٦ (د-٥٠) المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على "أن تستمر في إطلاع المجلس في دوراته العادية على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً".

(ب) وثانياً، إن شدة تعرض أقل البلدان نمواً لأهيار النمو هو سبب ونتيجة لضعف تنمية قدراتها الإنتاجية. ويشمل ذلك شدة الاعتماد على الزراعة المطرية، والموارد الطبيعية غير المتجددة، وضعف المدخرات المحلية وبالتالي ارتفاع مستويات الاعتماد على التمويل الخارجي ولا سيما تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع مستويات الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، والأهمية الكبيرة للواردات. بمعنى ضرورة توافر حجم كبير منها لاستمرار الأنشطة الاقتصادية الجارية وتنميتها.

(ج) وثالثاً، كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي الذي تمكنت فيه أقل البلدان نمواً من استيعاب الأيدي العاملة في الماضي. وعلى سبيل المثال، شهدت إنتاجية العمالة الزراعية في مجموعة أقل البلدان نمواً ارتفاعاً بطيئاً في الفترة من أوائل الثمانينيات حتى عام ٢٠٠٣، وذلك على الرغم من تراجعها خلال الفترة ذاتها في ثلث هذه البلدان. ونتج عن هذا الوضع اتساع الفجوة في إنتاجية العمالة بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، لم تكن إنتاجية العمالة الزراعية في أقل البلدان نمواً تتجاوز نسبة ٤٦ في المائة فقط من مستواها في البلدان النامية الأخرى وكانت أقل من ١ في المائة من مستواها في البلدان المتقدمة. وتشكل تلك الإنتاجية المتدنية للغاية مقترنة بصغر مساحات المزارع، السبب الرئيسي للفقر في المناطق الريفية.

(د) وأخيراً، فإن ما يحدث حالياً في أقل البلدان نمواً هو أن آلية استيعاب العمالة أصبحت تخضع لقيود متزايدة. ومع النمو السكاني أخذت مساحات المزارع في التناقص. ويبين التقرير أن عدم المساواة في فرص الحصول على الأراضي، حتى مع وفرة الأراضي في بعض أقل البلدان نمواً يعني أن الأسر المعيشية الأفقر تحصل فعلياً على أراضي صغيرة للغاية تمكنها بالكاد من تأمين عيش الكفاف بالزراعة في أراضيها. وعلاوة على ذلك فإن انتشار الفقر على نطاق واسع يجعل من العسير على الكثير من المزارعين شراء المدخلات الضرورية لزيادة إنتاجية الأرض والحفاظ عليها.

٧- ومن بين الاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقرير بخصوص السياسات العامة وجود حاجة إلى تحول في الإطار المفاهيمي يضع تنمية القدرات الإنتاجية واستخدامها في صميم النهج المتبع إزاء النمو والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ويعني ذلك ضمناً، على الصعيد الوطني، أن من المهم وضع تنمية القدرات الإنتاجية، وما يتصل بذلك من زيادة العمالة المنتجة، في صميم استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويدعو ذلك بدوره إلى تحقيق توازن أفضل بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الاجتماعية فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وينبغي تنفيذ سياسات استباقية لحفز وتنسيق الاستثمار بغية زيادة القيمة المضافة وكفاءة تنمية القدرات الإنتاجية بطريقة تسمح بتوفير فرص للعمل المنتج.

٨- وبخصوص السياسات الدولية، ثمة حاجة إلى المزيد من المعونة وإعادة التوازن في التوزيع القطاعي للمعونة. ولقد تضاغت المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بالقيمة الاسمية بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤. بيد أن هذه المعونة لن تجدي نفعاً بالنسبة لاستدامة النمو والحد من الفقر إذا لم تقترن بسياسات سليمة. ففي عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، قدمت نسبة ٤٦,٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في شكل منح للإعفاء من الديون، ومعونات طارئة، ومساعدات تقنية ومعونات غذائية. ومن الضروري زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للهياكل الأساسية الاقتصادية والقطاعات المنتجة. وقد انخفضت هذه الحصة من ٤٨ في المائة من مجموع الالتزامات بالمعونة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ إلى ٢٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

### ثالثاً - استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

٩- قام الأونكتاد، في إطار مساهمته في استعراض منتصف المدة الشامل الذي أجرته الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، بتصميم وتنفيذ مشروع (INT/OT5BP) حصل على دعم مالي من حكومتي النرويج والنمسا، ومكّن الأونكتاد من إجراء دراسات حالات إفرادية<sup>(٣)</sup> في مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً. وساعد الأونكتاد أيضاً في تنظيم اجتماع تحضيري لاستعراض منتصف المدة جرت خلاله مناقشة دراسات الحالات الإفرادية والتقارير الوطنية. وأتاح الاجتماع فرصاً للقيام بما يلي: (أ) تبادل الممارسات الفضلى واستخلاص العبر في مجال السياسات العامة من تجارب مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج العمل؛ و(ب) تعزيز الحوار بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية بخصوص السبل والوسائل الكفيلة بتحسين تنفيذ الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في برنامج العمل؛ و(ج) تحديد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها هذه البلدان؛ و(د) تقديم استنتاجات وتوصيات تتعلق بالسياسات العامة وتهدف إلى المساعدة على مواصلة تنفيذ الإجراءات والالتزامات المنصوص عليها في برنامج العمل على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠- وركزت دراسات الحالات الإفرادية والتقارير الوطنية التي أعدت في سياق المشروع على الدور الهام الذي اضطلع به الشركاء الإنمائيون خلال السنوات الأخيرة والذي أسهم في إحراز تقدم باتجاه تحقيق أهداف برنامج العمل. وفي واقع الأمر، كان التقدم الاجتماعي-الاقتصادي في حالة حدوثة يقترن بتدفقات معونة يمكن التنبؤ بها وجيدة التنسيق. وأدى ذلك، مقترناً بآليات وطنية فعالة لرصد التنفيذ وإثبات المساءلة، إلى مساعدة البلدان في تحقيق تقدم كبير. كما يهيمن التمويل الخارجي، بدلاً من الموارد التي توفر محلياً، هيمنة متزايدة على عمليات الاستثمار وعمليات الموازنة في اقتصادات أقل البلدان نمواً. وتشير بعض البلدان التي شملتها الدراسات الوطنية إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من نفقاتها العامة تمول من المساعدة الخارجية. ويؤكد ذلك دور الشراكات الإنمائية الهام في التأثير على مسار النمو في أقل البلدان نمواً.

١١- وكمساهمة إضافية في استعراض الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، قام الأونكتاد أيضاً في أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك بتنظيم اجتماع للمجلس الاستشاري للاستثمار بشأن أقل البلدان نمواً. وأجرى المجلس مداولات بشأن الطرق والأساليب العملية لزيادة الفوائد التي تجنيها أقل البلدان نمواً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقام الأونكتاد خلال الاجتماع بتقديم عدد عام ٢٠٠٦ من منشور "FDI in LDCs ata glance" (لحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً) الذي يوفر معلومات عن الاتجاهات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر وظروف الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وقد حضر الاجتماع رؤساء دول ووزراء ومسؤولون كبار من مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً وعدد من كبار المستثمرين من قطاع الشركات.

(٣) يمكن الاطلاع على دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بكل من إثيوبيا (UNCTAD/LDC Misc/2006/5) وبنغلاديش (UNCTAD/LDC Misc/2006/4) وبوركينا فاسو (UNCTAD/LDC Misc/2006/7) والرأس الأخضر (UNCTAD/LDC Misc/2006/6) ونيبال (UNCTAD/LDC Misc/2006/3) بالموقع التالي على الإنترنت: <http://www.unctad.org>

## رابعاً - البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية

١٢- واصل الأونكتاد تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها البلدان التي أوشكت على الوفاء بالشروط المطلوبة لتخريجها من قائمة أقل البلدان نمواً. وكان ذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، الذي دعا المنظمات الدولية المعنية إلى تيسير "الانتقال السلس" للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠٠٦، حصل الرأس الأخضر، الذي يتوقع رفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً في المستقبل القريب، على الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد. وكما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى من مجموعة أقل البلدان نمواً، يكشف عمل الأونكتاد المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية ضرورة التركيز بشكل أكبر على القدرات الإنتاجية و"المعونة من أجل التجارة" عند وضع التدابير الدولية الرامية إلى دعم هذه الدول. وفي عام ٢٠٠٦، أسهم الأونكتاد أيضاً في أعمال لجنة السياسات الإنمائية في مجال استعراض قائمة أقل البلدان نمواً الذي تجريه اللجنة كل ثلاث سنوات. وشمل ذلك تقديم عدة مساهمات مفاهيمية ومنهجية وإحصائية لعمل كل من اللجنة وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بوصفها أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

١٣- وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، يسهم عمل الأونكتاد في الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على مساوئ الوضع الجغرافي التي تعوق قدرة هذه البلدان على المنافسة والأداء الاقتصادي بشكل عام. وبالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تطوير شبكات نقل وطنية ملائمة وإنشاء أنظمة فعالة للنقل العابر، يدعو الأونكتاد أيضاً إلى وضع سياسات تشجع على توسيع التجارة الإقليمية وتيسر إعادة التخصص الاقتصادي والاستثمار وإعادة الهيكلة في البلدان النامية غير الساحلية. وعلى سبيل المثال، جرى أيضاً عقد اجتماع في شيان، بالصين، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من أجل تعزيز التعاون الإقليمي واستكشاف فرص الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية في آسيا. وهذا الاجتماع عُقد في إطار المجلس الاستشاري للاستثمار وحضرته قيادات من الحكومات وقطاع الأعمال التجارية في الصين وبلدان غير ساحلية من آسيا الوسطى. وأصدر الأونكتاد منشوراً<sup>(٤)</sup> يعزز فهم التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان غير الساحلية وتدابير الدعم الدولي المطلوبة للتغلب عليها. وأُتيح المنشور للوزارات وللهيئات الحكومية الأخرى المعنية، فضلاً عن إتاحتها للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث في البلدان النامية غير الساحلية.

## خامساً - التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات

### ألف - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

١٤- في عام ٢٠٠٦، استفادت العديد من أقل البلدان نمواً مما يلي: (أ) تنفيذ البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية<sup>(٥)</sup>؛ و(ب) المفاوضات التجارية المتعلقة ببرنامج عمل الدوحة؛ و(ج) اتفاق الشراكة الاقتصادية المبرم بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ و(د) المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية والقضايا المتعلقة بالانضمام. واشتملت الأنشطة التي جرت في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية على ما

(٤) "Landlocked Developing Countries: Facts and Figures" (UNCTAD/LDC/2006/2)

(٥) من بين البلدان التي استفادت من البرنامج زامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق.

يلي: (أ) تنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن مفاوضات الدوحة مع اللجان المشتركة بين المؤسسات<sup>(٦)</sup>؛ و(ب) تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، والدور الذي يلعبه نوع الجنس، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام<sup>(٧)</sup>؛ و(ج) تقديم الدعم الفني والتقني لحلقات العمل الوطنية؛ و(د) المساعدة (بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وأمانة مركز التجارة الدولية) في إنشاء مركز مرجعي وطني معني بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ومراكز استعلامات وطنية في زامبيا والسنغال ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق. وساعدت مختلف حلقات العمل في استعراض التطورات المتعلقة بمفاوضات الدوحة وتحديد قضايا التجارة والتنمية الأساسية للبلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية في مجال الزراعة (بما في ذلك القطن) والخدمات، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وتيسير التجارة وقضايا التنمية.

١٥ - وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً بغية تحسين مشاركتها في المفاوضات التجارية. وتشمل هذه المساعدة دعم هذه البلدان في جملة أمور منها، الاستعداد لمفاوضات الدوحة بشأن طرائق الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، والقضايا المتصلة بالخدمات والتنمية<sup>(٨)</sup>. كما طلب الأونكتاد إجراء بحوث في مجال السياسات العامة بشأن "العلاقة الإنمائية بين منظمة التجارة العالمية، واتفاق الشراكة الاقتصادية، والمفاوضات الإقليمية لصالح البلدان الأفريقية"<sup>(٩)</sup>، واستخدمت تلك البحوث كوثيقة أساسية لحلقة عمل تدريبية إقليمية عن هذا الموضوع نظمها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح البلدان الأفريقية. وحضر حلقة العمل ٤٠ شخصاً من كبار المسؤولين والمفاوضين في مجال التجارة من بلدان أفريقية، والبعثات الموجودة في بروكسل وجنيف، ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، والأمم المتحدة ومنظمات أخرى<sup>(١٠)</sup>. وقدمت مساعدة إضافية لأقل البلدان

(٦) نُظمت حلقة العمل في جنيف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وشارك فيها ٣٢ شخصاً من كبار المسؤولين التجاريين العاملين في العواصم وأصحاب مصلحة آخرين من بوتسوانا، وزامبيا، والسنغال، والكاميرون، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، فضلاً عن أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وكينيا.

(٧) نُظمت حلقة العمل الإقليمية في أكرا (غانا) في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وشارك فيها ٦٠ شخصاً من المسؤولين التجاريين العاملين في العواصم. بمن فيهم ممثلون لوسائل الإعلام، والمجتمع المدني والمنظمات المعنية بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس من أوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والسنغال، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق.

(٨) تضمنت تقديم إسهامات فنية لمؤتمر وزراء التجارة الذي نظمه الاتحاد الأفريقي (نيروبي، نيسان/أبريل ٢٠٠٦)؛ واجتماع تشاوري نُظّم لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ بشأن مفاوضات الدوحة (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠٠٦)؛ واجتماعات وحلقات دراسية تقنية نُظمت لأقطار منفردة (ملاوي، وموزامبيق، والكاميرون، ومالي، والسنغال، وموريتانيا، وزامبيا).

(٩) انظر UNCTAD/DITC/TNCD/2006/6.

(١٠) حضر مشاركون من أنغولا، بلجيكا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، غابون، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق؛ كما حضر مشاركون من الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من مكاتب نيويورك وداكار وجوهانسبرغ)، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الاقتصادية والتقنية لوسط أفريقيا، وأمانة الكمنولث، ومركز القانون التجاري للشرق والجنوب الأفريقي والمفوضية الأوروبية.

نمواً في مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي أجراها الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك إسداء المشورة الفنية بشأن الصلة بين مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة باتفاق الشراكة الاقتصادية.

١٦- وعلى الصعيد الإقليمي، استفادت العديد من أقل البلدان نمواً من المشاريع التي مولتها الجماعة الأوروبية لصالح بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واشتمل ذلك على تقديم المساعدة التقنية في مجال بناء المؤسسات، وبناء القدرات الخاصة بتقييم قطاع الخدمات. وفي عام ٢٠٠٦، نُظمت أيضاً في إطار هذا المشروع حلقات عمل وطنية في أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزامبيق. وكان الغرض من حلقات العمل هو إثارة يقظة ووعي أصحاب المصلحة بالمفاوضات الجارية بشأن الخدمات على المستويات الإقليمية والأقاليمية والمتعدد الأطراف. كما اختُتمت دراسات وطنية بشأن قطاع الخدمات في السنغال ومدغشقر، ويجري إعداد مثل هذه الدراسات لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية وأقل البلدان نمواً في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٧- وفيما يتعلق بمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قام الأونكتاد بمساعدة ١٩ بلداً من البلدان الآخذة في الانضمام، بما في ذلك أقل البلدان نمواً الآخذة في الانضمام جميعها. والغرض من الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو مساعدة البلدان الآخذة في الانضمام في وضع الأهداف التفاوضية الأساسية استناداً إلى تحليل أولوياتها واستراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية. ونظم الأونكتاد بعثات تقنية واستشارية معنية بالانضمام شملت بوتان، والسودان، وسان تومي وبرينسيبي، وأفغانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، واليمن. كما قدم المساعدة إلى كمبوديا من خلال التدريب وإسداء المشورة التقنية في مجال التكيف بعد الانضمام فضلاً عن مساعدتها في المواءمة بين الأطر التنظيمية المحلية والالتزامات المقدمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

## باء - السلع الأساسية

١٨- نُظمت في داكار، بالسنغال، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حلقة عمل إقليمية بشأن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات التجارية مع التركيز على السلع الأساسية. وضمت حلقة العمل مشاركين من الوزارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص المعنية بسياسات الحد من الفقر وتنمية الصادرات في قطاعات الزراعة، والصناعة الزراعية والتعدين في مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. واستعرض المشاركون العلاقة بين التجارة والتنمية وكيفية إسهام التجارة في السلع الأساسية في الحد من الفقر استناداً إلى الخبرات الدولية. وأبرزت حلقة العمل المسائل الاستراتيجية التي ينبغي أن تعالجها أقل البلدان نمواً في أفريقيا من أجل اغتنام الفرص غير المستغلة في سوق الصناعات الغذائية الزراعية داخل المنطقة وخارجها. كما أجرت حلقة العمل مداولات بشأن شروط تنويع السلع الأساسية والقدرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وساعدت البلدان المشاركة في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

١٩- وعلى الصعيد الوطني، نُظمت في غامبيا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ حلقة عمل تدريبية تتعلق بالنظم الفعالة لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك التوسيم الإيكولوجي والتعبئة الإيكولوجية. وقام مستشارون في مجال السياسة العامة من وزارة مصايد الأسماك الغامبية وخبراء من القطاعين الخاص والعام بمناقشة المسائل المتعلقة بالامتثال للمعايير الصحية والبيئية المعترف بها دولياً. كما أعد الأونكتاد، في عام ٢٠٠٦ في السنغال، دورة دراسات عليا في مجال اقتصاد السلع الأساسية لخريجي جامعة داكار وجامعة دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) وأجرى عليها تجارب ميدانية.

وفي عام ٢٠٠٦ أيضاً، استفادت جمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا، وموزامبيق، ودول المحيط الهادئ الجزرية (جزر سليمان وساموا وفانواتو) من مشاريع محددة صُممت لمساعدة هذه الدول على الوفاء بالمتطلبات الصحية ومتطلبات الصحة النباتية والمعايير التي يضعها القطاع الخاص. ونُفذ في غينيا مشروع شامل الغرض منه تطوير نظام لمراقبة السلامة في قطاع البستنة وإنشاء مؤسسة وطنية للتصديق.

## سادساً - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة

٢٠- يبلغ عدد البلدان المشاركة في الإطار المتكامل ٣١ بلداً<sup>(١١)</sup> في الوقت الراهن. وأنجزت دراسات تشخيصية للتكامل التجاري ونُظمت حلقات عمل للتصديق على نتائج هذه الدراسات بالنسبة لعشرين بلداً (١٧ بلداً من أفريقيا)<sup>(١٢)</sup>، في حين بلغت عملية الدراسات التشخيصية مراحل متفاوتة في ١٠ بلدان (ثمانية بلدان من أفريقيا)<sup>(١٣)</sup>. وفي سياق الإطار المتكامل، نُظمت في عام ٢٠٠٦ في كل من النيجر (٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) والسودان (٣٠-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) حلقتا عمل وطنيتان حول الأنشطة السابقة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. ثم نُظمت حلقة عمل إقليمية أخرى لسائر مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالإطار المتكامل، في داكار، بالسنغال في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وكان الهدف من حلقة العمل الإقليمية هذه هو تهيئة البلدان المعنية بالإطار المتكامل للانتقال السلس من الإطار الحالي إلى الإطار المعزز. وساهمت حلقات العمل الوطنية والإقليمية في تعزيز قدرة البلدان على المسك بزمام الأمور فيما يتعلق بعملية الإطار المتكامل، ابتداءً من إعداد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وقدرة مركز التنسيق الوطني المعني بالإطار المتكامل مهمة لتعزيز القدرة القطرية على المسك بزمام الأمور ولتحسين معدل تنفيذ المصفوفات العملية للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وكان الأمر الذي يتسم بنفس القدر من الأهمية هو قدرة عملية الإطار المتكامل على تعبئة موارد أخرى خلاف النافذة الثانية بغية تحقيق معدل تنفيذ أعلى. وتشتمل الوثيقة CRP/1 على المزيد من المعلومات عن الإطار المتكامل المعزز.

## سابعاً - قانون المنافسة والسياسات المتعلقة بالمستهلكين

٢١- واصل الأونكتاد في هذا المجال تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً في إعداد واعتماد وتنقيح و/أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلكين. وساعدت مختلف الأنشطة التي قامت بها الأمانة البلدان المستفيدة في التوصل إلى فهم أفضل لتأثير قضايا المنافسة على التنمية، وقيام هذه البلدان في إطار العملية ببناء قدراتها المؤسسية على سن وإنفاذ تشريعات المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الصعيد الوطني، نُظمت عام ٢٠٠٦ حلقات

---

(١١) إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينافاسو، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، غامبيا، غينيا، فانواتو، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، النيجر، اليمن.

(١٢) إثيوبيا، بنن، بروندي، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غينيا، كمبوديا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، اليمن.

(١٣) أنغولا، أوغندا، بوركينافاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، سيراليون، غامبيا، ملديف، النيجر.

دراسية وحلقات عمل تدريبية تتعلق بقضايا المنافسة في تشاد (٢٤-٢٦ كانون الثاني/يناير)، وبوتان (١-٣ شباط/فبراير)، وكمبوديا (٣-٥ تموز/يوليه)، وملاوي (٢٧-٢٨ آذار/مارس و ١٩-٢٢ أيلول/سبتمبر). وتناولت بعض هذه الحلقات قضايا هامة تتعلق بالسياسات مثل سياسة وقانون المنافسة، وقانون حماية المستهلك والممارسات التجارية غير المشروعة. وتناولت حلقات أخرى أطر سياسة المنافسة، وآليات التنفيذ والبناء المؤسسي. وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، قدمت المساعدة<sup>(١٤)</sup> إلى الأعضاء الثمانية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن تنفيذ القواعد المشتركة للمنافسة. كما يعمل الأونكتاد بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي لوضع قواعد مشتركة لسياسة المنافسة وللتعامل مع الممارسات التجارية غير المشروعة. وعلى سبيل المثال، اشترك الأونكتاد مع أمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي في تنظيم سلسلة من حلقات العمل الوطنية الاستشارية من أجل وضع "اتفاق تعاون للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن تنفيذ سياسة المنافسة والممارسات التجارية غير المشروعة"، وتضمن ذلك تنظيم حلقة دراسية في ماسيرو (ليسوتو) يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما ساعدت تلك الأنشطة على تأسيس تعاون بين الأونكتاد ولجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وأمانة الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

## ثامناً - التجارة والبيئة والتنمية

٢٢- طور الأونكتاد مشروعاً<sup>(١٥)</sup> يرمي إلى معالجة تأثيرات المتطلبات البيئية والصحية على المنتجين والمصدرين الزراعيين في البلدان النامية. وشملت دراسة الحالات الفردية التي جرت في سياق المشروع بنغلاديش وكمبوديا من مجموعة أقل البلدان نمواً. وشكلت هذه الدراسات، فضلاً عن التحليل الإضافي الذي أجرته أمانة الأونكتاد، جزءاً من دراستين متخصصتين نُشرتتا في مطلع عام ٢٠٠٧<sup>(١٦)</sup>. وأُنجز المزيد من العمل بشأن الزراعة العضوية في سياق فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد<sup>(١٧)</sup> المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية. وكان

(١٤) نُظمت حلقات دراسية إقليمية تتعلق بالقواعد المشتركة للمنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، في كل من لومي، في توغو (٧-٩ آب/أغسطس)؛ وبيساو، في غينيا - بيساو (٢-٥ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وكوتونو، في بنن (٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ والنيجر (٥-٩ حزيران/يونيه)؛ وداكار، في السنغال (٣-٧ تموز/يوليه)؛ وواغادوغو، في بوركينا فاسو (٣-٧ تموز/يوليه)؛ وباماكو، في مالي (١١-١٥ أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٦.

(١٥) هذا المشروع الذي مولته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وأطلق عليه اسم "بناء القدرات من أجل تحسين رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية"، قد ساعد في تنظيم حلقة عمل في جنيف يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(١٦) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بنغلاديش وكمبوديا في الدراسة المتخصصة القادمة "Food Safety and Environmental Requirements in Export Markets: Friends or Foe for Producers of Fruit and Vegetables in Asian Developing Countries" (السلامة الغذائية والمتطلبات البيئية في أسواق التصدير: خصم أم نصير لمنتجات الفواكه والخضراوات في البلدان النامية الآسيوية) (UNCTAD/DITC/TED/2006/8).

(١٧) يرمي مشروع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية المعنون "تشجيع الإنتاج والفرص التجارية بالنسبة لمنتجات الزراعة العضوية في شرق أفريقيا" إلى الإسهام في التنمية الريفية المستدامة، والأمن الغذائي والحد من الفقر، ولا سيما في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. ويشجع المشروع إنتاج وتصدير منتجات الزراعة العضوية ويدعم التعاون الإقليمي.

الإنجاز الرئيسي لفرقة العمل هو وضع المعيار العضوي لشرق أفريقيا. وقد وافقت لجنة شرق أفريقيا المعنية بالمعايير على هذا المعيار في آذار/مارس ٢٠٠٧ ومن المنتظر أن يقوم مجلس الوزراء باعتماده لكي يصبح المعيار الرسمي للزراعة العضوية في شرق أفريقيا. كما قام الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات المعنية الأخرى، بدعم حلقات العمل الوطنية التدريبية في العديد من البلدان<sup>١٨</sup>. كما قامت الأمانة بتنفيذ برنامج يتعلق بمبادرة التجارة البيولوجية في أوغندا، بالتعاون مع المجلس الأوغندي لتشجيع التصدير وبدعم مالي من حكومتي النرويج وهولندا. وكان الغرض من البرنامج هو تشجيع التجارة والاستثمار في مجال المنتجات والخدمات القائمة على التنوع الأحيائي، وتحسين سبل كسب العيش والتخفيف من وطأة الفقر والتسويق المستدام للمنتجات التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة محلية عالية<sup>(١٩)</sup>.

٢٣- ويرد في الفقرة ٥٤ من برنامج العمل أنه "بوسع قطاع الطاقة القوي والفعال والتنافسي أن يدعم التقنيات التي تستخدم مزيجاً من الطاقة الأحفورية النظيفة والطاقة المتجددة الفعالة نسبة إلى التكاليف من أجل النمو والتنمية المستدامة". وفي هذا السياق بدأ الأونكتاد وشركة Royal Philips Electronics Corp. في شراكة بين القطاعين العام - الخاص بغية استكشاف إمكانيات إنشاء صناعة في إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنتاج مصابيح كهربائية اقتصادية في استهلاك الطاقة. وفي عام ٢٠٠٦، أوفدت بعثات استشارية إلى جنوب أفريقيا وليسوتو وموزامبيق واستمر إجراء المشاورات بشأن الاعتبارات الرئيسية ذات الصلة بالسياسات العامة بغية تحقيق هذه الرؤية. كما نظم الأونكتاد بالتعاون مع شركة فيليبس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمراً إقليمياً في تموز/يوليه ٢٠٠٦ في بريتوريا للنظر في سبل بدء الاستثمار وإنتاج المصابيح الاقتصادية في استهلاك الطاقة في إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويتوقع أن يسهم هذا المشروع عند اكتمال تنفيذه في الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى مصادر الطاقة الفعالة من حيث التكلفة وإلى الاستدامة البيئية من خلال خفض الانبعاث من غازات الدفيئة.

## تاسعاً - الهياكل الأساسية للخدمات وكفاءة التجارة

### ألف - النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا)

٢٤- تستخدم نظام أسيكودا حتى الآن ٣٦ بلداً من مجموعة أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٥٠ بلداً، ويستخدم العديد منها هذا النظام منذ أكثر من ١٠ سنوات. وفي عام ٢٠٠٦، نشط البرنامج في عدد من أقل البلدان نمواً حيث أطلقت مشاريع جديدة في إريتريا وجزر القمر، وبدأ استخدام النظام في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا. وعلاوة على ذلك، تم التوقيع مع حكومة هايتي على مشروع تطبيق نسخة ASYCUDA World وجرى التحضير لبدء الاختبار النموذجي لهذه

---

(١٨) اشتملت على حلقة العمل المتعلقة بالتجارة والبيئة المعقودة في داكار (السنغال) في أيار/مايو ٢٠٠٦، وحلقة العمل التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في أديس أبابا (إثيوبيا) في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ للدول الأعضاء الناطقة باللغة الإنكليزية، والحلقات الدراسية التدريبية الإقليمية التي نظمتها منظمة التجارة العالمية في الرباط (المغرب) وغابورون (بوتسوانا) في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للبلدان الأفريقية الناطقة باللغتين الإنكليزية والفرنسية على التوالي

(١٩) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الأنشطة والمنشورات المتعلقة بمبادرة التجارة البيولوجية على موقع

النسخة في كمبوديا. وأنشئ بتمويل من حكومة النرويج مركز تقني خاص بنظام أسيكودا لجنوب وشرق أفريقيا، لدعم تطبيق النظام وصيانتته في بلدان المنطقة (بما في ذلك إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا ومدغشقر وملاوي). وقد أتى النظام بحلول حاسوبية لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي مثل إدخال البيانات الإلكترونية، والإدخال المباشر لإقرارات التجار وعملية الاختيار الآلي. وأدى تطبيق النظام إلى تقليل مدة التخليص، وتعزيز قدرة الجمارك على المراقبة وزيادة عائدها. وتم تدريب آلاف المستخدمين من العاملين في الجمارك ومن مجتمع الأعمال التجارية على السواء. و العديد من هذه النظم الوطنية يتولى صيانتها فريق خبراء وطني وتمتع بالاكتفاء الذاتي، بينما تقوم مراكز إقليمية بتوفير الدعم لنظم أخرى.

## باء - أنشطة تيسير التجارة والنقل

٢٥- في مجال تيسير التجارة عام ٢٠٠٦، استفادت كل من بنغلاديش وبوتان وجزر سليمان وساموا وملديف ونيبال من حلقات عمل إقليمية نظمها الأونكتاد عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة. كما قدم الأونكتاد إسهامات موضوعية وتقنية في حلقتي عمل مشتركين بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة، نُظمتا في لوساكا (زامبيا) في الفترة من ١٣ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفي السنغال في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. كما قدم الأونكتاد إسهامات مماثلة إلى المنتدى الإقليمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتيسير التجارة. وعقد هذا المنتدى في دوالا (الكاميرون) يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان "تحقيق الفوائد الإنمائية القصوى من اتفاق لمنظمة التجارة العالمية يبرم في المستقبل في مجال تيسير التجارة". وكان المنتدى الإقليمي قد نظم تنظيمًا مشتركًا بين إدارات التعاون التجاري والإئمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع حكومة الكاميرون. وكان الغرض من الاجتماع بحث الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية، والجهات المانحة الثنائية، والوكالات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية ضمان فعالية برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة، مع مراعاة مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وتم التركيز بشكل خاص على تحليل الكيفية التي تتمكن بها أقل البلدان نموًا من التعامل مع التحدي المتمثل في تقييم احتياجاتها وأولوياتها في أثناء المفاوضات التجارية وبعدها.

٢٦- وفي مجال تيسير النقل، استفادت زامبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من المشروع الذي صُمم بغية تحسين تيسير التجارة والنقل في ممر النقل العابر "زامبيا - ناميبيا" و"فيتنمين - بانكوك" على التوالي. والغرض من الشبكات الزامبية والناميبية التي تربط مدينة لوساكا بميناء خليج والفيس في ناميبيا هو الإسهام في فتح طرق جديدة آمنة وفعالة للتجارة الخارجية الزامبية. وفي عام ٢٠٠٦، واصل الأونكتاد أيضا الإسهام في تنفيذ المشروع القطري المتكامل الذي موله البنك الدولي في أفغانستان. وأنشئ مركزان للمرور العابر في أفغانستان وزودا بنظام أسيكودا++ الحاسوبي (أحدهما على الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية والآخر على الحدود مع باكستان). ونتج عن ذلك زيادة عائدات الحكومة بحوالي ٧,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في فترة لا تزيد على ثلاثة أشهر. كما قدم الأونكتاد المزيد من المساعدة إلى أفغانستان بغرض إنشاء لجنة وطنية معنية بتيسير التجارة والنقل العابر.

## جيم - التجارة الإلكترونية

٢٧ - في مجال التجارة الإلكترونية، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حلقة عمل إقليمية في بانكوك في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشارك في هذه الحلقة ممثلون عن بنغلاديش وبوتان وتوفالو وكمبوديا وملديف ونيبال. وجرت خلال حلقة العمل مداوولات بشأن المؤشرات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحديات المتصلة بقياس هذا النوع من التكنولوجيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما حصل أكثر من ٨٠ ممثلاً عن القطاعين العام والخاص (بما في ذلك الدوائر الأكاديمية) لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وجمهورية ترازيا المتحدة وأوغندا على تدريب في الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. وركزت حلقات العمل التدريبية على المفاهيم الأساسية مثل الملكية الفكرية، وتنظيم المحتويات، وتأمين التجارة الإلكترونية واتفاقية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام ٢٠٠٥ بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

## عاشراً - تنمية الموارد البشرية: المعهد الافتراضي، والفقرة ١٦٦ والتدريب التجاري

٢٨ - لقد بذلت جهود في هذا المجال بغية تدعيم أنشطة التدريس والبحوث المتعلقة بالتجارة الدولية وقضايا التنمية، لا سيما في المؤسسات الأكاديمية في أقل البلدان نمواً. وقدم المعهد الافتراضي للأونكتاد الدعم لجامعة دار السلام (جمهورية ترازيا المتحدة) ولجامعة الشيخ آتنا ديوب (السنگال). واشتمل هذا الدعم على خدمات استشارية تتعلق بتطوير المناهج الدراسية، وتنظيم وتصميم برنامج الحصول على درجة الماجستير في مجال سياسات التجارة الدولية، بما في ذلك المفاوضات التجارية. ومن خلال الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك<sup>(٢٠)</sup>، وفر الأونكتاد لواجعي السياسات والأكاديميين في أقل البلدان نمواً التدريب المتعلق بقضايا أساسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وإجمالاً، استفاد ٢٤ مشاركاً من أقل البلدان نمواً من الدورات الإقليمية التي نظمت لمنطقتي أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦. كما استفادت العديد من أقل البلدان نمواً من برنامج التدريب التجاري للأونكتاد الذي يرمي إلى تعزيز القدرات البشرية المؤسسية في ميادين التجارة الدولية، والاستثمار، وإدارة الموانئ والسياحة. وشاركت بلدان أفريقية هي أنغولا، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق في حلقة عمل تدريبية عقدت في بورتو (البرتغال) في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن الأساليب الحديثة لإدارة الموانئ. واستفاد بلدان آسيويان هما كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من هذا المشروع في تدريب المدربين والمديرين المحليين لمختلف المؤسسات في هذين البلدين، فضلاً عن الاستفادة منه في تصميم دورات جديدة تتعلق بتيسير التجارة والقضايا المتصلة بالاستثمار.

## حادي عشر - الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع

٢٩ - في عام ٢٠٠٦، تناول الأونكتاد في تحليلات السياسات والبحوث ذات الصلة بالاستثمار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع السياحة في بلدان مختارة. وجرى تسليط الضوء على السياحة في برنامج عمل بروكسل (الفرع حاء، الفقرتان ٦٣ و ٦٤) باعتبارها أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة بالنسبة للبلدان النامية، وهي أصلاً مصدر رئيسي للنقد الأجنبي في العديد من أقل البلدان نمواً. واستفاد عدد من أقل البلدان نمواً بما في ذلك أوغندا وبوتان وجمهورية ترازيا المتحدة من عمل الأمانة في هذا المجال. وأدت ندرة نظم جمع المعلومات الإحصائية عن الاستثمار الأجنبي المباشر (وعدم توفرها في بعض الأحيان) إلى إعاقه الجهود التي تبذلها العديد من أقل البلدان نمواً بغية وضع سياسات فعالة لاجتذاب هذا الاستثمار والاستفادة منه.

٣٠- ومن أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى تحسين الأطر الاستثمارية في البلدان المستفيدة، أعدت الأمانة استعراضاً لسياسة الاستثمار في رواندا تناول قضايا محددة تتعلق بفترة ما بعد الصراع. وهناك المزيد من أقل البلدان نمواً (أوغندا ورواندا وزامبيا وليسوتو) التي استفادت من أنشطة متابعة توصيات الاستعراضات السابقة لسياسة الاستثمار. وبالإضافة إلى المساعدة المقدمة في سياق استعراض سياسة الاستثمار، استفادت زامبيا أيضاً من سلسلة "للكتاب الأزرق" متعلقة بـ"أفضل الممارسات في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار". والسلسلة هي جزء من التعاون الجاري بين الأونكتاد والمصرف الياباني للتعاون الدولي، والغرض منها هو إعطاء تقييم موجز وسهل الاستخدام للعقبات الرئيسية التي يواجهها الاستثمار في البلدان المستفيدة، بالإضافة إلى توصيات تتعلق بالسياسات العامة.

٣١- وقدمت الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب الدعم إلى عدد من أقل البلدان نمواً في مجال تشجيع الاستثمار والإدارة الرشيدة. وتضمنت هذه الأنشطة إعداد استعراض السياسات العامة المتعلقة بإدارة تشجيع الاستثمار في مالي، وتنظيم حلقة عمل وطنية للمتابعة في باماكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأدت حلقة العمل إلى إدخال نظام إلكتروني لتنظيم الاستثمار في مالي بهدف إتاحة إجراءات الاستثمار بطريقة إلكترونية للمستثمرين المحليين والأجانب. ويجري تنفيذ مشروع مماثل في أنبويبا بغية تعزيز قدرة وكالة الاستثمار الأنثيوبية ومكاتب الاستثمار الإقليمية. كما استفادت العديد من أقل البلدان نمواً من حلقات العمل التدريبية<sup>(٢١)</sup> التي نُظمت على المستويين الوطني والإقليمي، واستفادت من مشروع يتعلق "بإصدار أدلة الاستثمار وبناء القدرات لأقل البلدان نمواً"<sup>(٢٢)</sup>. وهذا المشروع هو مبادرة مشتركة بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية الغرض منها مساعدة أقل البلدان نمواً في اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وتوفر أدلة الاستثمار التي وضعت معلومات موثوقة بشأن إطار السياسة العامة ومناخ الاستثمار في البلدان التي يشملها المشروع، وهي بمثابة أدوات تسويق لاجتذاب المستثمرين المحتملين. وعلاوة على ذلك، استفادت العديد من أقل البلدان نمواً من أنشطة بناء القدرات<sup>(٢٣)</sup> التي تمت في إطار التعاون الاقتصادي بين الأونكتاد ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن قضايا تتعلق باتفاق الاستثمار الدولي.

(٢١) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، حلقات عمل تدريبية إقليمية لآسيا وأفريقيا. وبالنسبة لمنطقة آسيا، عقدت حلقة العمل في شيامين، بالصين، في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وشارك فيها ١٦ خبيراً من ثمانية بلدان من مجموعة أقل البلدان نمواً هي: أفغانستان وبنغلاديش وتيمور-ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار ونيبال واليمن. وبالنسبة لأفريقيا، عقدت حلقات العمل في ديربان (جنوب أفريقيا) في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن "تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة" و"استهداف المستثمرين في قطاع التعدين". وحصلت حلقة العمل هذه على دعم وكالات تشجيع الاستثمار في جنوب أفريقيا. وتم خلال حلقات العمل تدريب أربعة عشر مشاركاً من ستة من أقل البلدان نمواً - أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وليسوتو وناميبيا.

(٢٢) تشمل هذه البلدان إثيوبيا، أوغندا، بنغلاديش، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، كمبوديا، مالي، موريتانيا، موزامبيق، نيبال، والمنظمة الإقليمية الحكومية الدولية لجماعة شرق أفريقيا.

(٢٣) تشمل حلقات العمل الإقليمية التي نُظمت للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (١-٣ آذار/مارس و٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، وبالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (١٥-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦) وبالنسبة للشرق الأوسط (١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

٣٢- وفي مجال تنمية المشاريع والعلم والتكنولوجيا، أطلق الأونكتاد العديد من الأنشطة في أقل البلدان نمواً. وتشمل هذه الأنشطة برنامج الأونكتاد المتعلق بالروابط التجارية الذي يرمي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة وتعزيز الروابط التجارية بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً. وتقوم مؤسسة Enterprise Uganda بتنفيذ مشروع تجربي لمدة سنتين في أوغندا بالتعاون مع الهيئة الأوغندية للاستثمار. والغرض منه هو تيسير أكثر من ٢٠ رابطة من الروابط التجارية، خصوصاً في مجال الأعمال التجارية الزراعية، والتنمية العقارية، والبيع بالتجزئة، والتصنيع والاتصالات.

٣٣- وفي مجال العلم والتكنولوجيا، بدأ الأونكتاد مشروع "وصل أفريقيا" الذي يهدف إلى توفير التدريب العملي للمهندسين والفنيين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. واستفادت من المشروع حتى الآن ليسوتو ثم مالي مؤخراً. وقد أرسل أكثر من ٢٠٠ حاسوب شخصي و١٤ حاسوب خدمة شبكة وأجهزة أخرى للاتصالات وجرى تركيبها في عدد من مدارس المقاطعات في هذه البلدان. وفي مالي، درّب حوالي ١٠٠ شخص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مشروع آخر أطلق عليه اسم "التعليم باستخدام الحاسوب في مالي". وقام برنامج العمل المتعلق بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية بإطلاق مشروع آخر يتعلق بـ"المساعدة التقنية وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً في أفريقيا لإنشاء قدرات للإنتاج الصيدي". والهدف العام لهذا المشروع الذي مولته حكومة ألمانيا هو مساعدة أقل البلدان نمواً على إنشاء نظم محلية للملكية الفكرية من شأنها تيسير زيادة الوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة، والقيام، حيثما أمكن، بإنشاء قدرات محلية أو إقليمية لإنتاج وتوفير المستحضرات الصيدلانية.

## ثاني عشر - برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (ديمفاس)

٣٤- يقوم الأونكتاد منذ بداية الثمانينيات بتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون بواسطة برنامج ديمفاس. ويشمل ذلك تطوير وتركيب وصيانة برمجيات نظام ديمفاس التي تفي بالمتطلبات التشغيلية والإحصائية والتحليلية للبلدان المستفيدة؛ وتقديم الخدمات التدريبية والاستشارية في مجال تقييم المتطلبات المتعلقة بالمسائل التقنية والمؤسسية لإدارة الديون؛ وبناء القدرات في مجال تدقيق البيانات المتعلقة بالديون، والإحصاءات، وتحليل الديون واستراتيجيات الديون. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، ركّبت نظام ديمفاس في ٢٨ مؤسسة في ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً، وهناك مفاوضات جارية بشأن خمسة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً<sup>(٢٤)</sup>. كما وقعت مشاريع جديدة تشمل المؤسسات المستخدمة للنظام حالياً مع وزارة المالية البوروندية ووزارة المالية والمصرف المركزي في رواندا. وخلال نفس العام، واصل البرنامج مساعدة مكاتب إدارة الديون في العديد من أقل البلدان نمواً<sup>(٢٥)</sup>، لا سيما في مجال بناء القدرات التقنية والمؤسسية من أجل إدارة الديون بفعالية.

(٢٤) أفغانستان (وزارة المالية)، أنغولا (المصرف المركزي)، بنغلاديش (وزارة المالية والمصرف المركزي)، تشاد (وزارة المالية)، جزر القمر (وزارة المالية)، جمهورية أفريقيا الوسطى (وزارة المالية)، الرأس الأخضر (المصرف المركزي)، غينيا - بيساو (وزارة المالية)، كمبوديا (وزارة الاقتصاد والمالية)، الكونغو (وزارة المالية)، مدغشقر (وزارة المالية والمصرف المركزي)، اليمن (وزارة المالية، والبنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي).

(٢٥) نُظمت في أوغندا في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه حلقة عمل عن إحصاءات الديون حضرها ١٩ مشاركاً من ثلاثة من أقل البلدان نمواً (أنغولا وأوغندا ورواندا)، وشارك فيها بلد واحد ليس من أقل البلدان نمواً (زيمبابوي). وقد ساعدت حلقة العمل في تعزيز القدرة المحلية على إعداد إحصاءات الديون في الوقت المناسب وبصورة موثوقة ودقيقة. وعلى المستوى القطري، بالإضافة إلى توفير التدريب على الاستخدام الأمثل لنظم ديمفاس، عُقدت في السودان، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير، حلقة عمل عن تحليل الديون، وعن السيناريوهات البديلة لإدارة الديون.

### ثالث عشر - الاستنتاجات والتوصيات: الطريق نحو المستقبل

٣٥- إن أحد الجوانب المهمة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً اعترافه بضرورة تنفيذ ما ورد به من التزامات وإجراءات كجزء من استراتيجيات وسياسات شاملة للتنمية الوطنية. كما يعترف البرنامج بأهمية الملكية الوطنية لمثل هذه السياسات والاستراتيجيات. والجانب الآخر الهام والمميز في برنامج العمل هو تركيزه على الشراكة مع المجتمع الدولي، ولا سيما المانحين. وقد تعزز عمل الشركاء الإنمائيين مع أقل البلدان نمواً منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١، ولا سيما بالنسبة للمعونة الإنمائية، وتخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق. وعليه، تضاعفت منذ عام ١٩٩٩ القيمة الاسمية لتدفقات المعونة المقدمة إلى مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وتحقق بعض التقدم في مجال تخفيف عبء الديون بالنسبة لبعض أقل البلدان نمواً؛ وطُبقت مبادرات جديدة بغية المضي قدماً نحو تحقيق هدف وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون الخضوع للرسوم الجمركية ونظام الحصص؛ وتحقق تقدم ملموس بالنسبة لتحرير المعونة المقدمة لهذه البلدان؛ وتحسنت تدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أن هذه التدفقات لا تزال تركز بشدة على القليل من القطاعات القطرية.

٣٦- كما استمرت أقل البلدان نمواً، بصورة منفردة وكمجموعة، في الاستفادة بشكل كبير من الأنشطة الواسعة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد. وبدأت غالبية هذه الأنشطة بطلب من أقل البلدان نمواً وهي قائمة على الطلب. وقد أسهمت بعض أنشطة التعاون التقني في إيجاد خبرات وطنية ومراكز إقليمية متميزة في هذا المجال. فبالنسبة لنظامي أسيكودا وديمفاس على سبيل المثال، يقوم فريق خبراء وطني أو مراكز دعم إقليمية بصيانة العديد من الأنظمة الوطنية، بينما تقوم أمانة الأونكتاد بدعم النظم الأخرى. ومع ذلك، ينبغي أن يبذل المانحون والبلدان المستفيدة والأمانة جهوداً منسقة بغية تعزيز التأثير الفني (أو الإنمائي) لمشاريع وبرامج التعاون التقني وبناء القدرات على المؤسسات والاقتصادات المحلية لأقل البلدان نمواً. وفي سبيل ذلك، ينبغي مواصلة الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز قدرات الملكية لدى أقل البلدان نمواً، وينبغي ضمان إمكانية التنبؤ بمثل هذه الأنشطة واستدامتها.

٣٧- إن وصف الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد، على نحو ما ورد في هذا التقرير، هو إشارة واضحة لعمل الأونكتاد المستمر والموسع في أقل البلدان نمواً. كما يوضح هذا الوصف تزايد اهتمام البلدان المستفيدة بالدعم الذي تقدمه الأمانة وطلبها لهذا الدعم، والدعم المالي الكبير الذي تقدمه البلدان المانحة من أجل تنفيذ مختلف الأنشطة في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، لا يزال الصندوق التابع للأونكتاد والخاص بأقل البلدان نمواً من الوسائل الهامة لبدء وتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. ويكمن التحدي المستقبلي بالنسبة للأمانة في تلبية الطلبات المتزايدة والموسعة التي تقدمها البلدان المستفيدة من جهة، والحاجة الملحة إلى تجديد موارد الصندوق الاستئماني بانتظام من ناحية أخرى. ولا تزال الحاجة إلى تنويع مصادر تمويل الصندوق الاستئماني تشكل تحدياً، إذ لم يقدم سوى عدد قليل من المانحين تبرعات للصندوق في الآونة الأخيرة.

٣٨- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل، يكشف عمل الأونكتاد تباينات كبيرة في الأداء الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نمواً<sup>(٢٦)</sup>. ففي بعض الحالات كان النمو إيجابياً (على الرغم من عدم بلوغه الهدف الطموح الذي يبلغ ٧ في المائة)، وقد أسهم في الحد من الفقر المدقع، لا سيما في المناطق الحضرية، بينما تشد وطأة الفقر في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، من مجموع ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً توفرت بيانات عنها، هناك سبعة بلدان فقط شهدت نمواً مستداماً (بنغلاديش، بوتان، بوركينافاسو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، ليسوتو، نيبال). وشهدت سائر البلدان الأخرى حالات انكماش اقتصادي متباينة من حيث مدتها وشدتها منذ حصولها على الاستقلال السياسي (الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٦). وأدى هذا الاتجاه إلى ظهور هجرة دولية من العديد من أقل البلدان نمواً، باتجاه أوروبا على وجه الخصوص. وكان التقدم الذي لوحظ يستند بشكل عام، إلى سياسات اقتصادية سليمة أدت إلى تحسين بيئة الاقتصاد الكلي والتجارة وعززت ثقة المستثمرين. بيد أن سجل البلدان الأخرى من أقل البلدان نمواً كان أقل إيجابية بكثير إذ اتسم بنمو اقتصادي مخيب للأمل وتحسن طفيف في التخفيف من حدة الفقر. وكما هو الحال بالنسبة للأداء الاقتصادي، فقد أحرزت درجات متفاوتة من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية الواردة في برنامج العمل والأهداف الإنمائية للألفية. فقد أحرزت بعض أقل البلدان نمواً تقدماً ملموساً في بعض المجالات، لا سيما في مجال خفض وفيات الأطفال وتحسين الوصول إلى المياه النقية، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته في تعميم التعليم الابتدائي والتشجيع على محو أمية الكبار. وبشكل عام، لم يتمكن سوى عدد محدود من أقل البلدان نمواً من خفض نسبة مواطنيها الذين يعيشون في فقر مدقع. وعليه، فإن التحدي المرتبط بالحد من الفقر لا يزال كبيراً وسوف يتطلب قيام أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين ببذل جهود خاصة.

٣٩- كما تشير تحليلات الأمانة إلى ما لتدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها والجيدة التنسيق من أهمية لتحقيق واستدامة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أقل البلدان نمواً. وإن العمل جيد الإدارة مع الشركاء الإنمائيين والاقتصاد العالمي، وخصوصاً من خلال التجارة الدولية والاستثمار، من شأنه تسريع وتوسيع فرص النمو الذي يراعي الفقراء من أجل استدامة جهود التخفيف من الفقر. بيد أن الشراكة السيئة الإدارة يمكن أن تؤثر سلباً على توقعات النمو في الأمد الطويل. وعلى سبيل المثال، على الرغم من إحراز بعض التقدم بشأن مقدار المعونة، لا يزال التحدي يكمن في تحسين نوعية المعونة الإنمائية وكفاءتها بنفس الدرجة. كما تغيرت تركيبة المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة ملحوظة منذ التسعينيات، حيث طرأت زيادة كبيرة على نسبة المساعدة المخصصة للقطاعات الاجتماعية قابلها خفض مماثل في المعونة المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية والمنتجة، لا سيما قطاع الزراعة. وعلى سبيل المثال، في الفترة بين ١٩٩٢-١٩٩٥ و ٢٠٠٠-٢٠٠٣، تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للهيكل الأساسية الاقتصادية والقطاعات الموجهة نحو الإنتاج من ٤٥ في المائة إلى ٢٦ في المائة من إجمالي التزامات المعونة المقدمة من سائر المانحين إلى أقل البلدان نمواً (الأونكتاد، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤).

(٢٦) - يمثل معدل انتشار الفقر نحو التراجع في ستة بلدان من مجموع ١٤ بلداً أتيحت بيانات عنها، باستخدام خط الفقر الدولي البالغ أقل من دولار واحد في اليوم، وفي سبعة بلدان من مجموع ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً، إذا استخدمنا خط الفقر الوطني الذي يشير إلى التقديرات الوطنية لنسبة الأشخاص الفقراء وفقاً للتقارير الدولية. (انظر تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤، وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦ اللذين أعدهما الأونكتاد والوثيقة UNCTAD/LDC/2006/3).

## رابع عشر - توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيدين الوطني والدولي

٤٠ - تمشياً مع الأنشطة الواسعة التي تضطلع بها الأمانة، ومراعاة للاستنتاجات السابقة بشأن التقدم الذي تحقق حتى الآن بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل، يمكن تقديم التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات العامة للنظر فيها. وهذه القائمة ليست قائمة شاملة أو مرتبة بحسب الأهمية، بل ينبغي ربطها بإجراءات والتزامات برنامج العمل.

٤١ - إن العديد من المشاريع التي نفذها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً، وخصوصاً تلك التي استغرقت فترات زمنية أطول، قد أوجدت نظراء وطنيين و/أو إقليميين أكفاء وملتزمين ولديهم الرغبة في الإسهام بفعالية في تنفيذ المشاريع في الأمد الطويل. بيد أن القيود المالية الموجودة على الصعيدين المحلي والدولي لا تزال تقوض استدامة وتأثير برامج التعاون التقني في أقل البلدان نمواً في الأمد الطويل، وهذا يجعل استدامة المشاريع بعد فترة التنفيذ بالغة الصعوبة، ويثير مسألة الحاجة إلى ضمان توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام وملائم لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً، من جهة وإمكانية تطوير برامج متعددة السنوات في مجالات محددة من جهة أخرى.

٤٢ - وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لاستدامة التقدم الذي حدث مؤخراً في مجال الشراكات بغية جعلها وسيلة فعالة لإدخال تحسين كبير على الحياة اليومية للفقراء في أقل البلدان نمواً. وفي سبيل ذلك، ينبغي لأقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين أن يعملوا جاهدين من أجل تحسين نوعية النمو الذي ينبغي أن يكون شاملاً وتشاركياً ومستداماً. ويتطلب ذلك جملة أمور منها، تنمية القدرات الإنتاجية التي يمكن أن تسهم بدورها في إيجاد فرص للعمالة المنتجة. والتحول الهيكلي المتواصل في اقتصادات أقل البلدان نمواً لا يمكن أن يحدث إلا بتوفير إطار سياسات تمكيني من شأنه تسريع عملية تراكم رأس المال، والتغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي.

٤٣ - ومن الجوهرى بالنسبة لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين كفالة المساءلة المعززة والمتبادلة في مجال التعاون الإنمائي، وذلك من خلال آلية فعالة للرصد والتقييم على المستوى الوطني. وبما أن نجاح برنامج العمل سوف يتوقف على زيادة تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نمواً، فمن الجوهرى ضمان استخدام هذه الموارد بكفاءة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج العمل. ومن المستحسن إلى حد كبير وضع نهج جديد لسياسات المعونة الإنمائية إذا أرادت أقل البلدان نمواً التحكم بصورة أكبر في النفقات العامة. ومن الأساسي أيضاً زيادة المعونة الإنمائية المخصصة للمشاريع والبرامج المصممة وطنياً من خلال تقديم الدعم للميزانية. ومن المهم بنفس القدر أن يبذل الشركاء الإنمائيون - الذين لم يفعلوا ذلك بعد - جهوداً إضافية بغية تحقيق الأهداف الخاصة المتعلقة بتخصيص قيمة تتراوح من ١٥,٠ في المائة إلى ٢,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً.

٤٤ - وينبغي الاهتمام بصورة جادة بتنمية واستخدام القدرات الإنتاجية المحلية وما يتصل بها من توسيع للعمالة المنتجة. وهذه هي الجوانب الأساسية لكفالة استدامة النمو الاقتصادي المرتفع والحد من الفقر على السواء. وثمة حاجة إلى زيادة تخصيص المعونة لتنمية قدرات العرض، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وزيادة القدرات المحلية في عمليات التجهيز المولدة للقيمة المضافة. وينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين مضاعفة الجهود لتحسين وتوجيه تركيبة المعونة الإنمائية وتخصيصها القطاعي. ويستلزم ذلك إعادة موازنة الأولويات بين أهداف التنمية البشرية والقضايا المتصلة بالإنتاج، مع التركيز بشكل أكبر على قضايا الإنتاج.

٤٥ - وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تشمل نتائج جولة الدوحة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية مبادرة هامة لتقديم "المعونة من أجل التجارة" لأقل البلدان نمواً. وثمة توافق آراء واسع النطاق بشأن ضرورة اشتغال جدول أعمال المعونة من أجل التجارة على تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بغية بناء القدرة على صياغة سياسة تجارية محلية المنشأ، والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية. كما ينبغي أن يتضمن تقديم المساعدة لبناء القدرات في جانب العرض، بما في ذلك الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة والمساعدة التعويضية لتغطية تكاليف التكيف مع التغيرات الناتجة عن السياسة التجارية. كما ينبغي النظر إلى الحاجة إلى موارد إضافية للمعونة من أجل التجارة في السياق العام للزيادة اللازمة في تدفق الموارد إلى أقل البلدان نمواً إذا أُريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق. وإذا ما أُقرنت المعونة من أجل التجارة كما ينبغي باستراتيجية وتخطيط إنمائيين أوسع، فإن تأثيرها سوف يتجاوز المجال التجاري ويدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

-----